

Distr.
GENERAL

S/2000/33
18 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم بيان حكومة بوروندي بشأن مواقع الحماية (انظر المرفق).

وأود أن يحيط أعضاء مجلس الأمن علما بهذا البيان وأن يصدر هذا الأخير كوثيقة من وثائق مجلس

الأمن.

(توقيع) مارك انتيتوروي

السفير

الممثل الدائم

المرفق

بيان حكومة بوروندي بشأن مواقع الحماية، الصادر بوجومبورا
في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

تُبلغ حكومة جمهورية بوروندي الرأي العام الوطني والدولي بما يلي:

- ليس للتدابير التي اتخذت لوضع السكان في مواقع الحماية في جميع الأماكن التي جرى فيها ذلك إلا هدف واحد: حماية السكان المدنيين الذين غالباً ما يستخدمهم المتمرّدون كدرع بشري في حالة مواجهتهم لقوات الجيش الوطني؛ وحماية السكان من المجازر التي يرتكبها المتمرّدون.
 - لقد أعطت هذه التدابير بالفعل ثمارها في محافظات بوبانزا وكايانزا وكاروزي وبوجومبورا الريفية.
 - في الحالة الخاصة لمحافظة بوجومبورا الريفية، تتسم التدابير التي جرى اتخاذها بطابع مزدوج:
 - فهي تشكّل استجابة لشكاوى السكان الذين كانوا يتعرضون بانتظام للنهب والابتزاز من قبل المتمرّدين.
 - وهي مؤقتة لأنها سترفع ما إن تتسم الحالة الأمنية بالاستقرار.
- ورغم أنه ينبغي أخذ البعد الأمني في الاعتبار على سبيل الأولوية، فإنه ينبغي تقييمه باستمرار.
- وفيما يتعلق بمحافظة بوجومبورا الريفية، يتفرغ السكان لأنشطتهم العادية (العمل في المزارع، وسير عمل المدارس ومراكز الصحة والأسواق بصفة شبه عادية، إلخ).
 - وتتكفل الحكومة بإجراء تقييم شامل لمواقع الحماية للبدء في تفكيكها بصفة تدريجية.
 - وبالإضافة إلى الوفود الحكومية التي قامت أسبوعياً بزيارة مختلف مواقع الحماية لتقييم احتياجات السكان وضمان المتابعة اللازمة لها، دعا رئيس الجمهورية هذا الأسبوع إلى عقد دورة استثنائية للجمعية الوطنية لكي تتولى، في جملة أمور، إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق في حالة صحة السكان المجمعين والمشردين في مواقع الحماية.

• وبالنظر إلى التطورات الراهنة للحالة الأمنية في محافظة بوجومبورا الريفية، ستبدأ الحكومة في غضون ١٥ يوما في تفكيك مواقع الحماية في الأماكن التي ترى أن الظروف قد تهيأت فيها للقيام بذلك. وسيجري ذلك في كنف الشفافية التامة.

• تؤكد الحكومة من جديد أن تجميع السكان في مناطق حماية ليس نابعا عن أي سياسة ترمي إلى إرغام السكان على أي شيء.

وبالفعل، فإن حكومة بوروندي تدرك تماما أنه بموجب الالتزامات الدولية التي قبلت بها، فإنه لا يمكن الأمر بنقل السكان المدنيين لأسباب تتصل بالنزاعات إلا في الحالات التي يقتضي فيها ذلك أمن المدنيين أو أسباب عسكرية قاهرة.

وفيما يتعلق بظروف معيشة السكان المجمعين، فإن الحكومة تؤمنها حسبما تتيحه إمكانياتها وهي ما زالت تلتزم الدعم من شركائها لتقديم المساعدة المناسبة للأشخاص الذين ما زالوا يوجدون في مواقع الحماية.

وهي تفتنم هذه الفرصة لكي تكرر مدى استعجال الحاجة إلى إقناع جميع الفصائل المسلحة بالإقبال على مائدة المفاوضات لوقف الأعمال القتالية وتأمين أدنى ظروف الأمن للسكان وبذلك تفادي اللجوء إلى مواقع الحماية.

• ومع تحسن الظروف الأمنية ستغلق مواقع التجميع.

• وتود حكومة بوروندي، التي تشترك في عملية السلام، أن تفضي هذه العملية بدون تأخير إلى نتائج إيجابية.

• وبالنسبة لحكومة بوروندي وشعبها، فإنه ستترتب على نجاح عملية السلام إعادة استتباب السلام، وعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، وإعادة توطين المشردين فضلا عن انتعاش الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

• وتوجه الحكومة نداء حارا للمجتمع الدولي لكي يقدم الدعم لهذا البرنامج الكبير الذي هدفه النهائي المصالحة بين أفراد الشعب البوروندي وإعادة بناء البلد.
